ابن الفخار ، ومعايير النقد النحوي في فكره ..

أ. م. د. فلاح رسول الحسيني. باسم داخل ناجي.

المُلَخَّصُ:

يهدفُ هذا البحثُ إلى بيانِ العقليّةِ النّقديّةِ لابنِ الفخّار، فالنقدُ النّحويُّ عندهُ مبنيٌّ على تقديمِ السّماعِ على غيرهِ مِنَ الأُصولِ النّحويّةِ الأُخَرِ، مستندًا في ذلكَ إلى منظومةٍ معرفيّةٍ واسعةٍ، وذهنٍ وقّادٍ. ناهيكَ عَنِ الثّقةِ بنفسهِ والاعتدادِ برأيهِ، وقدْ ظهرتْ هذهِ السماتُ في استعمالهِ لكلماتٍ وعباراتٍ تكشفُ عنْ قوّةِ شخصيّتهِ، ورأيهِ القاطعِ في عدمِ ترددهِ في نقدِ رأيٍ ما إذا ما دعتِ الحاجةُ إلى ذلكَ. وتجدُ نقداتهِ هذهِ منثورةً في تراثهِ النّحويِّ.

الكلماتُ الافتتاحيّةُ: ابْنُ الفخّار، النّقدُ النّحويُّ، أصولُ النّحوِ، المنهجُ، السّماعُ.

Abstract

This research is aimed to display the critical mindset for Ibn Al-Fkahr as his literary critics are based on the prioritization of hearing on other sources of literature. He was based in his concept on an ample knowledge system and lighten mind. As well, his self-confidence was manifested in his employment for words and phrases that disclose his strong self-personality, determined opinion, and non-hesitated mode to criticize a certain concept when necessary. His critics were found in his literary legacy.

key words: Ibn al Fkahr, grammatical criticism, the origins of grammar,

أولًا: نبذة عن حياة ابن الفخّار، وكتابه.

١ ـ التعريف بابن الفخّار[١]:

هو محمد بن علي بن أحمد أبو عبد الله ويعرف بابن الفخّار الخَولاني، وخَولان قبيلة يمنية، يعدُّ أستاذ الجماعة، وعالم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن. كان فاضلًا تقيًّا، عاكفًا على العلم، ملازمًا للتدريس، تتفجر العربية منه تفجّر البحر، ويسترسل استرسال القطر، قد خالطت دمه ولحمه، لا يشكل عليه منها مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذّ عنه حجة، جدّد بالأندلس ما كان قد دُرس من لسان العرب، من حين وفاة أبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥ه) ، وكانت لهُ مشاركة في القراءة والعروض والتفسير، وقلَّ في الأندلس من لم يأخذْ عنهُ من الطلبة، توفي بغرناطة في الثاني عشر من رجب عام (٧٥٤ه)[٢].

٢ ـ كتابه:

لم يُعرف لابن الفخّار سوى كتاب واحد هو (شرح الجمل) [٣]، وهو شرح لكتاب الجمل في النحو للزّجّاجي (ت٣٣٧هـ) وحقق هذا الكتاب تحقيقين، الأول منها حققه حماد بن محمد الثمالي، تحت عنوان: (أبو عبد الله بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل))، وهو أطروحة دكتوراه في جامعة أم القرى، كليّة اللغة العربية، ١٤١٠ه، والثاني حققته، د. روعة محمد ناجي، في عام ٢٠١٣م، واعتمدت

على هذا التحقيق في دراستي للنقد النحوي عند ابن الفخَّار.

وكان عالمًا مقتدرًا في شرحه هذا، واسع الاطلاع على المؤلفات النَّحويَّة التي سبقته، طويل الباع في علم النحو، ممّا أهَّله للخوض فيه مُحاجًّا رجالاته، بالأدلة النَّحويَّة[٤].

ثانيًا: النَّقدِ النَّحوي في اللغة وفي الاصطلاح.

أ- النَّقدُ في اللغة.

من ينعم النظر في مادةَ (نَقَدَ) يرى تعددًا لمعناها الدلالي بحسبِ السياق الذي تنتظم فيه، ولها معانٍ عدّة منها:

١ – العَيبُ: جاء هذا المعنى في قول أبي الدرداء: ((إنْ نَقدتَ الناسَ نَقدوكَ))[٥]، أي: عِبتهم[٦].

٢ – تَمييزُ الشيء: ومنهُ تَمييزُ الدراهمِ، فنقدُ الدراهمِ هو إخراجُ الزائفِ منها[٧]، والناقدُ هوَ الذي يَكشفُ عن حالها من الجودةِ، أو الرداءةِ[٨]، ومِما جاءَ في هذا المعنى قولهم: ((النَّقدُ عندَ الحافرة، معناهُ: عندَ التقليبِ، والرضا، وهو مأخوذٌ من حفرِ الأرضِ؛ وذلكَ أنَّ الحافرَ يحفرُ الأرضَ؛ لينظرَ أطيبةٌ هي أم لا))[٩]، وذلك تمييزٌ لها.

٣ – المناقشة، فمعنى ((ناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر))[١٠].

٤- من معانيه أيضًا أن يديمَ الإنسانُ النظرَ بعينهِ إلى شيءٍ باختلاسٍ حتى لا يفطنَ لهُ، وشبهَ ذلكَ بنظرِ النَّاقدِ إلى ما ينقدهُ[١١].

فجميع هذه المعاني من العيبِ، والتمييزِ، والمناقشة، واختلاسِ النظرِ، تدورُ في دلالتها على إبرازِ الشيءِ، وبروزهِ[١٢]، فالمعنى اللُّغوي للنَّقدِ يركزُ على التعرف على مواضعِ الجودةِ، أو الرداءةِ.

ب – النَّقدُ في الاصطلاح:

لمْ أجد تعريفًا للنَّقدِ النَّحوي في مؤلفات النَّحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، لا في مصنفاتهم النَّحويَّة، ولا في مصنفاتهم التي أفردوها للحدود النَّحويَّة، فلم أقف في أيٍّ منها على تعريفه.

وقد عرفه أحد الباحثين من الذين كتبوا بالنقد النحوي، وهو الباحث سيف الدين البرزنجي بأنَّهُ: ((إعادةُ نظرٍ في تلكَ القاعدةِ النَّحويَّةِ، والعملُ على تثقيفها من خلال درءِ الأخطاءِ الصادرةِ عن النحاةِ، والعملُ على تصويبها، كذلكَ تحقيقُ الرواياتِ، وتوثيقها، وتصويبُ القواعدِ، وتدقيقها، فضلًا عن ذلك الدفاعُ عن العلماءِ، والانتصارُ لهم، والتماسُ الوجوهِ والتأويلاتِ لآرائهمْ، وتخريجها على النَّحو المقصودِ قبلَ الوقوعِ فيها، أو القدحِ بها، والعملُ على نقلِ المستطاعِ من المسائلِ الخِلافيةِ إلى جانبِ الاتفاق...، فالنقد النَّحويُّ ما هو إلا أداةٌ من أدواتِ التنظيرِ النَّحوي، ولازمةٌ من لوازمهِ؛ لِصوغِ القواعدِ، وتنسيقها في الأبوابِ))[١٣].

فأرى أنَّ هذا وصفٌ لا تعريف؛ لكونه غير جامع ولا مانع؛ لأنَّه قد أخرج ما فيه عنه؛ لأنَّ النحوي الناقد لا يجب عليه أنْ يكون في عمله ((إعادةُ نظرٍ في تلكَ القاعدةِ النَّحويَّةِ، والعملُ على تثقيفها من خلال درءِ الأخطاءِ الصادرةِ عن النحاةِ، والعملُ على تصويبها))؛ لأنَّه قد يصدر حكمًا ليس فيه إعادة نظر للقاعدة النحوية، ولا فيه درء للأخطاء، ولا تصويب لها، وإنَّما قد يقبلها ويستحسنها، وبهذا فقد أخرج شطرًا من التعريف، وهو الحكم على الرأي بالجودة الذي لا يحتاج إلى ما ذكر من إعادة نظر، ودرء الأخطاء، والتصويب.

وعرفه الباحث حسين جاسم عبد الرضا بأنَّه: ((الحكمُ الصادرُ من نحويٍّ على توجيهاتِ غيرهِ من النَّحويينَ لنصوصِ القرآن الكريمِ، أو للنصوصِ الأدبيةِ الأخرى من شعرٍ، ونثرٍ، ويشملُ الإعرابَ، والاستدلالَ والمصطلحَ على وفقِ معاييرَ نقليةٍ، وعقليةٍ، على أنْ يراعى المعنى في العمليةِ النقديةِ، ويكونُ إصدارُ الحكمِ النَّحوي على ثلاثةِ أشكالٍ، الأولُ: الرفضُ، والاستهجانُ، والثاني: القبولُ والاستحسانُ، والثالثُ: تبيينُ مواطنِ الضعفِ، أو القوةِ في التوجيهِ))[١٤].

وكذلك هذا ليس بتعريف للنقد النحوي، فقد فعل ما فعله الباحث الذي سبقه، فقد أخرج ما فيه عنه؛ لذا كان غير جامع ولا مانع، ففي قوله:((ويشملُ الإعرابَ، والاستدلالَ، والمصطلحَ))، فبهذا التقييد جعل موضوعات النقد النحوي مقصورةً على ما ذكره، وهي جزء من موضوعاته، فالنقد النحوي يشملها، ويشمل

موضوعات أُخر، وأخالفه في أقسام إصدار الحكم النحوي التي جعلها ثلاثة، والأولى أنْ تكون على قسمين، فأرى أن القسم الثالث: (تبيينُ مواطنِ الضعفِ، أو القوةِ في التوجيهِ) يكون مندرجًا تحت أحد القسمين السابقين، فيخضع ما كان في موضع ضـــعف تحـــت القسم

الأول؛ لأنَّ الضعيف -في الغالب- يكون مرفوضًا، ويلحق ما كان قويًا بالقسم الثاني؛ لأنَّ القويَ مقبولٌ.

ويمكن أنْ يستدركَ على ما كتبه الباحث حسين جاسم عبد الرضا، فيكون تعريفًا جامعًا مانعًا.

فأرى أنَّ النَّقدَ النَّحوي هو: الحكمُ الصادرُ من نحويٍّ على توجيهاتِ غيرهِ من النَّحويينَ في كلّ ما يتعلق بالمدونة النحوية -من الاستقراء إلى القواعد الجزئية- على وفقِ أصول النحو، ويكونُ إصدارُ الحكمِ النَّحوي بالرفض أو القبول (الجودة أو الرداءة).

فبه تمييز القواعد الجيدة من الرديئة، والصحيحة من السقيمة، استنادًا إلى الأدلة النحوية؛ فالوظيفة التي يؤديها تكمن قيمتها في أنَّها تنماز بها صحّة القواعد النحوية من فاسدها.

ثالثًا: علاقةُ النَّقدِ النَّحوي بغيرهِ من الموضوعاتِ المقاربةِ.

ثمة موضوعات كتبت في علم النحو تقارب النقد النحوي، وهي الاعتراضات، والمؤاخذات، والردود، فلا يخفى -على القارئ اللبيب- أنَّ هذه الموضوعات قد تمّت دراستها على أنَّها موضوعات ترادف النقد النحوي، فكانت دراستها متفرقة بوصف كلّ واحدة منها ظاهرة مستقلة بنفسها.

وقد أصاب الباحث سيف الدين البرزنجي حين نبّه إلى أنَّ العلاقة بين هذه الموضوعات والنقد النحوي هي علاقة الجزء بالكلّ، فالنقد النحوي يعدَّ الإطار العام لها، والذي يدلك على ذلك هو أنَّ المعترض، والمؤاخِذ، والرادَّ يسمّى ناقدًا، ومن وقع عليه الاعتراض، أو المؤاخذة، أو الردّ يسمّى منقودًا، فمن الأقيس أنَّ يسمّى ما وقع بين الناقد والمنقود نقدًا، فهذه الموضـــوعات هي ظواهر نـــقدية اجتمعت تحت إطـــارها

العام، وهو النقد النـــحوي الـــذي يدلّ على هذه الجزئيات كلّها، وهي لا تدلُّ إلّا على نفسها[١٥].

ناهيك عن أنَّ هذه الموضوعات تستعمل الألفاظ والعبارات التي تدلّ على الرفض والتضعيف على حين يستعمل النقد النحوي هذه الألفاظ والعبارات، ويستعمل الألفاظ والعبارات التي تدلّ على القبول والاستحسان، فيتبيّن من هذا أنَّ النقد النحوي أعمّ وأشمل؛ لذا تكون هذه الموضوعات جميعها خاضعة لسلطته، ومنضوية تحت سلطانه.

رابعًا: الأصول النحوية التي استند إليها في نقده.

أصولُ النَّحو: ((أدلةُ النَّحو التي تفرعتْ منها فروعهُ، وأصولهُ))[١٦]، وهي ثلاثةُ أدلة، الأولُ: النقلي (السماعُ)، والثاني: العَقلي، (القياس)، والثالث: الإجماعُ[١٧].

الدليلُ الأولُ: السماع:

السماع الأصلُ الأولُ من أصولِ النَّحو الذي قامتْ عليه القواعدُ النَّحويَّةُ، وهو: ((ما ثبتَ في كلامِ من يوثق فصاحته، فشملَ كلام اللهِ تعالى، وكلام نبيهِ صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبلَ بعثته، وفي زمنهِ، وبعدهِ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرةِ المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ))[١٨].

واهتم ابن الفخّار بهذا الأصل اهتمامًا كبيرًا في إثبات أحكامه النَّحويَّةِ، فهو في أثناء

نقده يقدم السماع على غيرهِ من الأصول الأُخر إذا لم يكن قليلًا، أو شاذًا، أو لم يكنْ يحتمل تأويل[١٩]، وأدلةُ السماعِ هي:

أ – القرآنُ الكريمُ

حرص ابن الفخار على إجلال القرآن الكريم إجلالًا كبيرًا، والذي يدلك على ذلك احتجاجه به في مواضع عدّة من نقده، ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى: **(وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ)**[٢٠]، فقد أثبت به أنَّ (كانَ) بعد (إنِ) الشرطية يقلب معناها من الماضي إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال، إذ قال:((وأولى هذه الأقوال، قول ابن الضائع؛ لبقاء (كانَ) معه على الأسلوب المطَّرد من غيرِ حذفٍ ولا حملٍ على حرفٍ، مع حصول المعنى، كقوله تعالى: **(وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ)**، وهذه مقلوبة المعنى بلا إشكالٍ))[٢١].

ب- الحديثُ الشَّريفُ:

انقسم النحويون حول الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: منعوا الاحتجاج به. وهو مذهب أئمة النحو من متقدمي البصريين والكوفيين

والثاني: أجازوا الاحتجاج به مطلقًا. ومنهم ابن خروف (ت٦٠٩ه)، وابن مالك، والرضيّ (ت٦٨٦ه).

والثالث: أتخذوا منهجًا وسطًا، فهم يجيزون الاحتجاج به إذا نقل بألفاظه لا بمعناه، وعلى رأسهم الشاطبيّ (ت٧٩٠ه) [٢٢].

والذي يهمّ البحث هو استشهاد ابن الفخار به من عدمه، فالظاهر البيّن أنَّه ممّن منع الاستشهاد به.

ج- كلامُ العربِ:

هو أحد مصادر السماع، ويؤخذ عن فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم قبل بعثة الرسول وفي زمنه، وبعده إلى فساد الألسن بدخول الأعاجم، وتعد قريش من أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، ومن أكثر القبائل التي أخذ منها قيس، وتميم، وأسد، ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا من سكان البراري اللذين يخالطون غيرهم من الأمم[٢٣]، وكلام العرب على قسمين:

١ – النَّثر:

حرص ابن الفخّار على أن يكون النَّثر من كلام العرب معيارًا لقبول القاعدة النَّحويَّة، أو رفضها في أثناء نقده استنادًا إلى ما ثبت عنده من قول العرب، أو لم يثبت في كلامهم، ومن ذلك استدلاله على من جعل حرف النداء عاملًا في المنادى، بقول العرب: يا إياك، فامتناع اتصال المنادى بحرف النداء مع كونه ضمير نصب، دليل على أنه ليس هو العامل[٢٤].

٢ – الشِّعر:

عدَّ النحويون الشعر المرتكز الأول في الاستدلال النحوي، حت صارت كلمة الشاهد مقصورة عليه[٢٥].
ومع مكانته هذه عندهم فقد أشار محقق كتابه (شرح الجمل) حـمّاد بن مـــحمَّد
الثمالي إلى مسألة مهمة عند ابن الفخار في هذا الموضع، وهي أنَّه كان مقلًّا في موضوعة الاستشهاد بالشعر، فهو لا يستشهد به إذا لم يعاضده سماع من سعة الكلام، أو يقويه قياس[٢٦]، والباحث يؤيد ما أشار إليه المحقق، وهذا ما وجدته ظاهرًا بارزًا في أثناء هذا البحث، ومن ذلك استشهاده بقول رؤبة بن العجاج:
وقاتِمِ الأعماق خَاوي المخْتَرَقِ[٢٧]

في مسألة إضمار (ربَّ) بعد الواو[٢٨].

الدليلُ الثاني: القياسُ:

عرفَ بأنَّهُ: ((حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة، ففي عملية القياس أصل هو المنقول، وفرع هو غير المنقول، وعلة تجمع بينهما، وحكم يحكم به لغير المنقول بواسطة العلة))[٢٩].

اهتمَّ ابن الفخّار بهذا الأصل واحتج به في مواضع، منها: منع تقديم خبر ليس عليها، إذ قال: ((وأما تقدّمه في باب (إنَّ) على اسمها، فموقوف على محله؛ لخروجه عن القياس، فوجب حمله في الآية الكريمة[٣٠]، على مقتضى القياس؛ لأنَّه لا يشبه باب (إنَّ)، والذي يشبه باب (إنَّ) تقدّمها على اسمها، كقولك: لَيْسَ في الدارِ زيدٌ قائمًا، ولا خلاف في جواز هذا، فدلّ ارتفاعُ الخلاف ههنا على الفرق، فتأمّل ذلك، وبالله التوفيق))[٣١].

الدليلُ الثالثُ: الإجماع:

ويعرف: ((إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، وإنَّما يكون حجة إذا لمْ يخالفِ المنصوص ولا المقيس على المنصوص))[٣٢].

اعتدَّ ابن الفخّار في هذا الأصل واحتج به في مواضع نقده، ويتجلى اعتداده به في استعماله لعبارات تدل على إجماعهم، ومن هذه العبارات: صحة قول الجماعة[٣٣]، والصواب ما ذكرناه عن الجمهور[٣٤]، وصحةِ ما عليهِ الجمهور[٣٥]، وغيرها من العبارات التي ستجدها منثورة مبثوثة في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

خامسًا: منهجه في النقد النَّحوي:

لم يكن ابن الفخّار يجري على منهج واحد في نقده، وإنَّما تعددت سُبل ذلك بحسب طبيعة المسألة التي يراد نقدها.

فمرة يبدأ في عرض المسألة بتأصيل الآراء العلمية، وإرجاعها إلى أصحابها[٣٦]، ثم يذكر الخلاف الواقع فيها، وينقد الرأي الذي يؤيده نقد قبول واستحسان ، وأما الرأي الذي يخالفه، فينقده نقد رفض وتضعيف، ومرة أخرى يذكر الخلاف ولا ينسبه إلى مدرسة أو عالم بعينه، وإنَّما يكتفي بما يدل على أنَّ المسألة واقعة في خلاف، ويستعمل عبارات منها: (اختلف الناس)[٣٧]، و(ذهب قوم...، وذهب آخرون)[٣٨]، وقد يكون في المسألة أكثر من رأي، فيذكر بعضًا منها، ويترك بعضها الآخر[٣٩]، وفي بعض المسائل لا يلتزم بذكر الآراء بحسب تسلسلها الزمني، فيقدم، ويؤخر فيها[٤٠]، ومن منهجه في النقد يذكر المسألة في أكثر من موضع[٤١]. هذا المنهج الغالب في نقده النحوي لمن سبقه من العلماء.

سادسًا: الألفاظ والعبارات التي استعملها في نقده.

تعدّدت الألفاظ والعبارات التي استعملها ابن الفخّار في نقده لآراء غيره من النحويين.

استعمل في غير موضع لفظ (نقد) أو (منقود) استعمالًا صريحًا للرأي المراد نقده، ومنه قوله: ((ونقد ابن الضائع هذا الموضع بأن المصدر المعرَّف بالإضافة لا يكون حالًا إلا قليلًا لا يقاس عليه))[٤٢]. وكذلك ما ذكره في مسألة العامل في المضاف إليه، إذ قال: ((إنَّ الخافض له حرف الجرّ الذي تقتضيه الإضافة، فَحُذِفَ الخافض، وبقي عمله؛ لقوة الدلالة عليه، وعلى هذا القول جماعة منهم أبو الحسن بن البَاذِشِ[٤٣]. وهو منقود بما يلزم عليه أن يكون المضاف متصلًا اعتبارًا بالإضافة، منفصلًا اعتبارًا بتقدير الحرف، فيكون الاسم الأول متصلًا منفصلًا في حال واحدة، أو تقول: يلزم عليه أن يكون المضاف معرفةً اعتبارًا بالإضافة، نكرةً اعتبارًا بتقدير الحرف، وذلك كله مستحيل، فبطل هذا القول، فوجب اجتنابه))[٤٤].

وإذا تجاوزنا ما صرّح به من كلمة (نقد) أو (منقود)، فيمكن أنْ تقسّم هذه الألفاظ والعبارات على وفق تقارب الدلالي إلى قسمين:

أحدهما: ألفاظ وعبارات تدل على القبول والاستحسان:

وهي ألفاظ وعبارات استعملها ابن الفخّار لتدل على قبوله واستحسانه لرأي من سبقه من النحويين في توجيه مسألة ما، نذكر منها: (صحيح)[٤٥]، (وهو قول جيد)[٤٦]،(والصواب)[٤٧]، (وأصح هذه الأقوال)[٤٨]، ومن ذلك قوله: ((وأَمَّا الرافع للمبتدأ، فهو الابتداء المذكور، وأَمَّا الرافع للخبر، فهو الاسم المبتدأ. هذا أصحّ ما في هذا الباب، إن شاء الله))[٤٩]، وأكَّد ذلك في موضع آخر قائلًا: ((وأصحّ هذه الأقوال القول الأول، والله أعلم))[٥٠].

الأخرى: ألفاظ وعبارات تدل على الرفض والتضعيف:

وهي ألفاظ وعبارات استعملها ابن الفخّار لتدل عن رفضه وتضعيفه لآراء من

سبقه، ومنها: (وهو باطل)[٥١] ،(غير صحيح)[٥٢]، (ولا دليل في ذلك)[٥٣]، (وهذا مذهب فاسد)[٥٤]، (وهذا التوجيه ضعيف)[٥٥] وغير ذلك من ألفاظ، وعبارات التي تدل على رفضه وتضعيفه.

الخاتِمَةُ:

١- كشف البحث عن أنّ النقد النحوي يهتمّ بكلّ ما يتعلق بالمدونة النحوية من مرحلة الاستقراء إلى مرحلة القواعد الجزئية؛ لبيان مواضع الجودة والرداءة فيها، اعتمادًا على الأدلة النقلية والعقلية.

٢- بيّن البحث أنَّ الاعتراضات، والمؤاخذات، والردود هي ظواهر نقدية تندرج تحت إطارها العام المتمثل بالنقد النحوي.

٣- لم يكن ابن الفخّار في نقده لمن سبقه من النحويين يرمي عن قوس من التعصب العلمي، وإنَّما بنى ذلك على منهج علمي دقيق يقوم على أصول النحو، والأدلة المستمدة منها، فهو يستدل بها من وجهين، أحدهما: قدّم السماع على غيره من الأصول النحوية إذا لم يحتمل تأويلًا، أو لم يكن شاذًّا أو قليلًا، والآخر: يستعين بالقياس إذا كان السماع محتملًا أو شاذًّا أو قليلًا؛ من أجل إثبات ما يريد قبوله أو رفضه في أثناء نقده.

٤- استعان ابن الفخَّار بآراء من سبقه من النحويين، وهو في استعانته التزم التصريح بأسمائهم في غير موضع، واتخذ طريقتين في هذا التصريح، إحداهما: التصريح بأسماء الذين أخذ عنهم الاستدلال في أثناء نقده، والآخر: التصريح بأسماء من نقدهم، وهذا التصريح في الموضعين يكشف عن مصادر التي استند إليها في بناء مصنّفه (شرح الجمل)، فهو يعبّ من تراث مَن سبقه عبًّا استدلالًا، ونقدًا.

الهَوَامِشُ

(١) أغنت الدراستان السابقتان اللتان تناولتا تحقيق كتابه (شرح الجمل) الكلام عليه، وعن شيوخه، وتلامذته، وكتابه، ومكانته العلمية، وغير ذلك. يُنْظَرُ: أبو عبد الله بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل):١/٣-٤٠، حماد بن محمد الثمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كليّة اللغة العربية، ١٤٠٩ه – ١٤١٠ه، وشرح الجملِ:١/٧-١٥.

(٢) يُنظر: الإحاطة:٣/٢٢-٢٣، وبغية الوعاة:١/١٧٤-١٧٥، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:٣/١٩٠.

(٣) يُنظر: بغية الوعاة:١/١٧٤-١٧٥، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:٣/١٩٠.

(٤) يُنظر: شرح الجمل:١/١٩.

(٥) غريب الحديث(الخطابي):٢/٢٨٤، وغريبُ الحديث (ابن الجوزي):٢/٤٣٠.

(٦) يُنظر: تهذيب اللغة:٩/٥١، مادة (ق د ن)، تقليب (نقد).

(٧) يُنظر: العين:٥/١١٨-١١٩، مادة (ق د ن)، تقليب (نقد)، وتهذيب اللغة:٩/٥٠.

(٨) يُنظر: جمهرة اللغة:٢/٦٧٧، مادة (د ق ن)، تقليب (نقد).

(٩) الزّاهر في معاني كلمات النّاس:٣٦١/١.

(١٠) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية):٥٤٤/٢، مادة (نقد).

(١١) يُنظر العين:١١٩/٥، وأساس البلاغة:٤٧٠/٢، مادة (نقد).

(١٢) يُنظر: مقاييس اللغة:٤٦٧/٥، مادة (نقد).

(١٣) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري:١٥، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(١٤) النقد النحوي عند الشاوي (ت ١٠٩٦هـ) في كتابه المحاكمات:١٥، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ١٤٣٩هـ -٢٠١٧م.

(١٥) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(المقدمة):١-٢.

(١٦) لمع الأدلة:٨٠.

(١٧) يُنظر: لمع الأدلة:٨٠، والاقتراح:٢١-٢٢.

(١٨) الاقتراح:٣٩/١.

(١٩) يُنظر: شرح الجمل:٤٠٤/١.

(٢٠) سورة المائدة: من الآية/٦.

(٢١) شرح الجمل:١٥٨/٢.

(٢٢) يُنظر: خزانة الأدب:٩/١-١٠.

(٢٣) يُنظر: الاقتراح:٤٧، وفي أصول النحو (سعيد الأفغاني):٢١.

(٢٤) يُنظر: شرح الجمل:١٣/٢.

(٢٥) يُنظر: البحث اللغوي عند العرب:٤٢.

(٢٦) يُنظر: أبو عبد اللَّه بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل):١٤٤/١-١٤٦.

(٢٧) ديوانه:٤.

(٢٨) ينظر: شرح الجمل:٣١٧/١.

(٢٩) توجيه اللمع:٤٠.

(٣٠) يريد قوله تبارك اسمه: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ).

(٣١) شرح الجمل:٢٦٩/١.

(٣٢) الاقتراح:٣٩/١.

(٣٣) ينظر: شرح الجمل:٢٦٩/١.

(٣٤) ينظر: المصدر نفسه:٢٤٦/١.

(٣٥) ينظر: المصدر نفسه:١٢٠/١.

(٣٦) ينظر: المصدر نفسه:١٣٢/٢.

(٣٧) شرح الجمل:١٢/٢.

(٣٨) المصدر نفسه:٩١/١.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه:٩١/١.

(٤٠) ينظر: المصدر نفسه:٩٩/١.

(٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩/١، وينظر:٨٠/٢.

(٤٢) المصدر نفسه:٣٢٠/١.

()٤٣ هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو الحسن المعروف بابن الباذِش، ولد بغرناطة سنة (٤٤٤هـ) وتوفي فيها سنة (٥٢٨هـ)، كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، ألف في النحو كتبًا كثيرة منها على كتاب سيبويه، وعلى كتاب المقتضب، وشرح كتاب الإيضاح وغيرها. يُنظر: بغية الملتمس:٤١٩/١، والإحاطة:٧٨/٤.

(٤٤) شرح الجمل:٤٩٩/١-٥٠٠.

(٤٥) المصدر نفسه:٢٣٠/١.

(٤٦) المصدرنفسه:٢٧٢/١.

(٤٧) المصدر نفسه:٢٤٦/١.

(٤٨) المصدر نفسه:٢٣٥/١.

()٤٩ شرح الجمل:٢٣٣/١.

()٥٠ المصدر نفسه:٢٣٥/١.

(٥١) شرح الجمل:٤٨٣/١.

(٥٢) المصدر نفسه:١٣/٢.

(٥٣) المصدر نفسه:٤١٢/١.

(٥٤) المصدر نفسه:٩١/١.

(٥٥) المصدر نفسه:١٣١/٢.

ثَبْتُ المَصَادِرِ، وَالمَرَاجِعِ.

- القرآن الكريم.

أوَّلًا: الكُتُبُ المَطْبُوعَةُ:

- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي الأندلسي، المعروف بلسان الدين الخطيب، (ت٧٧٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ه.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨ه)، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة – مصر، ٢٠٠٣م.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي، دمشق، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.
- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثر والتأثر، د. أحمد مختار عمر، ط٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، د. ت.
- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت٧٦١هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٥ه-١٩٨٥م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت٣٧٠ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩ه)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٣ه - ٢٠٠٢م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١ه)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت ٣٢٨ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ه – ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة – مصر، ١٤٠٠ه.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بحاجي الخليفة)، (ت١٠٦٧ه)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م.
- شرح الجمل، محمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الفخار (ت٧٥٤ه)، تحقيق، د. روعة محمد ناجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠١٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي(ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠ه)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.
- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخطّابيّ (ت٣٨٨ه)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م.
- غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ه)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.
- اللّمع فِي العربية، ابن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت - لبنان ،١٣٩٩ه -١٩٧٩م.

- **ثانِيًا: الرَّسَائِلُ، والأطاريحُ الجَامِعِيَّةُ:**
- أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، حمّاد بن محمد حامد الثمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، كلية التربية اللغة العربية، ١٤٠٩ه – ١٤١٠ه.

- النَّقد النَّحويّ عِنْد الشاويّ (ت ١٠٩٦ه) في كتابه المحاكمات، حسين جاسم عبد الرضا، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ١٤٣٩ه – ٢٠١٧م.
- النَّقد النَّحويّ في فكْرِ النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.